أزمة اللغة العربية تجاه الحقائق الجديدة

أ.د. عبد السلام المسدّي(*)

القضية التي اعتزم هذا المؤتمر مناقشتها والتي كأنّه آلي على نفسه أن يطرح تصوراً لمعالجتها، والتي اختار لها من العناوين "لغة الطفل العربي في عصر العولمة"، لهي مسألة في غاية التعقد تكاد تبلغ درجة الاستعصاء، فهي لذلك من الإلحاح والاستعجال بحيث يغدو طرحها ـ هنا والآن ـ تحديا مكينًا يُعترف فيه بفضل المخططين لهذا المؤتمر والقائمين على إنجازه. ولئن جاءت الصيغة التي حددت موضوعه جلية الإيحاء فإنها استوجبت من المنظمين تدقيقًا أدرجوه في الديباجة التي رافقت مخاطبة الباحثين المدعوين إليه؛ حتى لكأن الأيضاح قد أملاه توجسهم من احتمال إساءة الفهم أو إساءة التأويل.

لقد نص الموضوع كما نصت ديباجة المؤتمر على أن المقصود بالطفل هو الطفل العربي، وهذا قد يبدو بدهيًا وتدقيقه شكليًا ولكنه ـ عند النظر المتأني ـ مهمّ جدًا لأن للمسألة خصوصيات تتنوع بتنوع طبائع اللغات وتختلف باختلاف السياقات الثقافية والسياسية الحافة بكل حالة لغوية يمر بها أي لسان من الألسنة الطبيعية. ثمّ دققت الوثيقة أن المقصود بلغة هذا الطفل "العربي" هو اللغة الفصحى، وهذا في حد ذاته احتماء من تأوّل أن اللغة المقصودة هي اللهجة بحسب كل قطر أو بحسب كل إقليم، وفي ذلك دلالة بالغة الخفاء، إذ تشف عن أن واقعنا العربي يكاد يكرس فهمًا مخصوصًا عند الحديث عن لغة الطفل العربي، فكأنما أمسى بعيدًا عن الذهن أن نقرن بينه وبين اللغة العربية الفصحى، وهو ـ بلا ريب ـ ملمح إذا وقفنا عنده ولجنا توّا إلى الإشكال الجوهري في أزمة الواقع اللغوي عندنا.

ثمّ زيدَ التدقيق تبيانًا بأن "اللغة" التي يدور حولها المؤتمر هي بعبارات الديباجة "العربية الفصيحة كما نستعملها في هذا العصر" وهذا ـ في مضمونه ـ موقف يَحسم بضرب من الإفتاء العاجل في مسألة ذات أوجه خلافية من الناحية المعرفية. ورغم أن المقصد واضح وهو إبعاد فكرة اللغة العربية الموغلة ببلاغتها في الجزالة، أو المنخرطة بألفاظها في الغريب المهجور، فإن هذا التدقيق يوشك أن يوهمنا بأن هناك عربية عصرية لها من السمات الأدائية في معجمها وصيغها وتراكيبها ما يجعلها قائمة بذاتها، وهذه مجازفة في الافتراض، ورهان في الحسم، لن ييسرا مهمة التشخيص العلمي الرصين.

(*) أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية ـ تونس.

ليس جديداً التفات القائمين على حاضرنا العربي أو المستشرفين لمآله والحانين على مصائره أن ينتابهم الوعي بالمعضلة اللغوية التي ما انفكت تشدهم إليها رفقًا أو عنوة، بل ليس جديداً أن يقرنوا البحث عن فك شفرتها بالبحث في مسألة التنشئة التي يتربى في كنفها الطفل العربي. ولكن الجديد الذي سيظل مأمولاً منتظراً كلما طرحنا الموضوع هو تحسس المسالك الموصلة إلى جذور القضية في كافة أبعادها من جهة أولى، وهو أيضًا الجرأة على مواجهة الواقع وذلك بتحديد مواقع المسئولية دونما مداراة من جهة ثانية.

ربما سينفسح المسلك نحو الطرح الذي يجمع عمق الاستكشاف إلى جرأة التسآل بمجرّد أن نقحم المسألة اللغوية والطفل العربي ـ معًا ـ في آليات الزمن الجديد التي تستظل ـ جميعها ـ تحت قباء العولمة فتغدو كالحزمة المتناسجة، سواء أكان ائتلافها وفيًّا لحركة التاريخ أم مخاتلاً إياها. لكن تحديد مفهوم العولمة في سياقنا هذا على وجه الخصوص يقتضي تدقيقًا استثنائيًّا أو يقتضي تعريفًا مناسبًا لسياق الموضوع يكمل التعريف الذي نصت عليه ورقة المؤتمر في ديباجة الدعوة، والذي اقتصر على ذكر "اقتصاد السوق وتكنولوجيا الاتصال والمنتجات والأفكار الجديدة" من حيث هي أدوات للسيطرة ؛ فالعولمة تصور جديد لطريقة تنظيم الحياة البشرية كليًّا، انبثق معلنًا عن موت الإيديولوجيا، وإذ هو يحتفي بموتها استحال هو ذاته إيديولوجية جديدة متقنعة، ويكفي أن العولمة جاءت تؤسس النمطية الاقتصادية في كل أرجاء المعمورة مبشرة في ذلك بالرفاه الشامل المعمم، ولكن المسكوت عنه فيها هو أن النمطية الاقتصادية تستوجب على وجه الضرورة ـ في نظر دعاتها ـ نسقيه ثقافية مطلقة. وهذا مؤداه نسف كل القلاع الثقافية المغايرة، ومعلوم أنه لا وسيلة لزعزعة أية ثقافة إنسانية إلا بخلخلة مرجعياتها اللغوية. وبهذا نفهم كيف أن صراع "العولمة" مع الاتحاد الأوروبي هو صراع اقتصادي بالدرجة الأولى، بينما صراعها مع العرب هو صراع ثقافي قبل كل شيء.

وإذ كانت العولمة رؤية استراتيجية بعيدة الآماد، فإن الحاضر الراهن لا يعدو أن يكون مُنطَلَقًا يهيئ لصيرورة تاريخية جديدة، ومن هنا غلب معيار الاستشراف المستقبلي على تحقيق المكاسب العاجلة. وهنا ـ على وجه التحديد ـ تجد إشكالية الطفل العربي كل ثقلها الحضاري. إننا حين نقف بتأمل نقدي على الدعوة إلى "إصلاح لغوي شامل يبدأ من المدرسة، ويمكّن الطفلَ العربي من امتلاك لغته القومية وتنميتها في المستقبل من خلال استراتيجية عشرية" كما نصت على ذلك الديباجة المصاحبة للدعوة، ثمّ نتابع كيف أن هذه الاستراتيجية "يتم اقتراحها لكي تتبناها الجهات المعنية" ـ نرى أنفسنا مضطرين إلى إلقاء السؤال المكرر المستعاد: بيد مَن مفتاح حل المعضلة: أهو بيد منتجي الأفكار أم بيد صناع القرار ؟ وإلى أي مدى يمتلك الجالسَ على كرسي القرار صناعة قراره ؟

إن هناك أضربًا من الحقائق الجديدة يبدو القائمون على مصائر الأقطار العربية في غفلة عنها، فإن لم يكونوا غافلين فربما هم يرونها من الخيارات القابلة للتأجيل؛ حتى ولو أمسى التأجيل هو قاعدة العمل لا استثناءَها. فهناك حقائق ذات بُعد سياسي، فقلما ينتبه أهل الشأن بيننا إلى الصلة الوثيقة بين القرار السياسي ومقومات الهوية الحضارية مهما نأى الموضوع في ظاهره عن مسألة الانتماء، ومهما ضؤلت انعكاساته الظاهرة عليها. وقد لا يخطر بالبال ما يعود من ذلك كله على مستقبل علاقة الناشئة بهويتهم الحضارية من خلال إعادة تشكيل هويتهم اللغوية.

وهناك حقائق ثقافية وثيقة الصلة بموضوعنا، ذلك أن كثيراً من الشعارات النبيلة يتم تشويهها كي تسوّق بها آليات النسقية الكونية المكتسحة، من ذلك: الحقوق اللغوية كشعار يؤلب الأقليات، وحق الطفل في أن تكفل له الأنظمة التعليمية ارتباطه الدائم بلغة الأمومة، وأهمية التصاق الإعلام بمكونات الحياة اليومية وعن هذا الشعار انبثق "تليفزيون الواقع" بكل شططه وإسرافه، وبكل أحماله في إعادة تكييف الملكَة اللغوية الخلاقة. ولكن هناك حقائق معرفية، فكأن فصامًا حاداً يفصل العرب اليوم عمَّا حققته منظومة العلوم التي تتخذ من اكتساب الطفل للغة محوراً لها، وفيها تتضافر جهود اللسانيين وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وفلاسفة الذهن وعلماء الأعصاب والمختصون بعلوم الإدراك الذين من بينهم علماء الحاسوب.

إن المعرفة اللغوية الحديثة قد عالجت من القضايا ما نحن في أمسِّ الحاجة إلى الإفادة منه؛ كي نحسن تشخيص المسألة التي من أجلها ينعقد مؤتمرنا هذا، ويمكن أن نقتصر على ذكر ثلاث منها: قضية الثنائية اللغوية وهي التي تعني في مصطلحات العلم اللساني الحديث تعايش نمطين من الأداء في سياق لغة تاريخية واحدة: نمط أدبي فصيح ونمط عامي دارج، والنمطان أصبحا يرضخان لقواعد صوتية وصرفية وتركيبية متباينة، وهذه الظاهرة تُسمى في مصطلحات العلم: **diglossie-diglossia**. كما عالجت اللسانيات هذه الظاهرة عندما تشتبك مع ظاهرة أخرى وهي الازدواجية **bilinguisme-bilingualism**، وتعني تعايش لغة أجنبية مع النمطين اللغويين الأصليين. ومن أهم ما عالجته اللسانيات مسألة اختلاف اللغات بين ألسنة تعتمد الإعراب وألسنة لا تعتمده، وهذه قضية أساسية في تناولنا للوضع اللغوي السائد في الوطن العربي، لأن جميع اللهجات المنبثقة عن العربية الفصحى أسقطت ظاهرة الإعراب، فالتحقت بصنف اللغات المسمّاة "ألسنة تحليلية" في مقابل اللغات الإعرابية المسماة "تأليفية". ولعل أكبر ثورة أنجزتها اللسانيات هي المتصلة بموضوع الاكتساب اللغوي، وهو ما تقع في صميمه قضيّتنا المبدئية هذه.

إن اللسانيات ما انفكت تعزز مواقعها بين سائر العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، متبوّئة بذلك منزلةً ريادية لا من حيث خصوصيّات المعرفة اللّغويّة التي تستكشفها، لأنه لا تفاضل بين العلوم في مضامينها، ولكن من حيث خصوبة المناهج التي تتوسّل بها، والروائز الاختباريّة التي تُمارس

على مادة البحث لديها . على أن من وجوه الفضل في البحث اللساني ـ وإن لم يكن مدعاة للتباهي بين أفنان المعرفة البشرية ولا مدعاة للتزكية بين المتخصصين فيها قبالة المتخصصين في أي مجال آخر من مجالات العمل العلمي ـ أنّه يعالج موضوع اللّغة الذي هو قاسم مشترك بين كل وجوه النشاط في الفكر البشري، فما من علم من العلوم إلا والعقل الإنساني يتكئ فيه على اللغة : إن لم تكن مرمًى من مرامي نشاطه فلا أقلّ من أن تكون أداة من أدواته .

ولعل هذا المنفذ هو الذي بوّأ العلم اللّغويّ موقعًا متقدمًا جدًّا بين نظرائه في حقل المعارف النسبيّة ؛ إذ أرست اللسانيات قواعدَ تظافر الاختصاصات في عصر خُيِّل للفكر البشريّ فيه أن درجة التخصّص في البحث قد بلغت حدًّا من الحُرمة غدا معها من المحظور تخطّي المفاصل القائمة بين مجالاتها . وفي حين فرضت الثورة العلميّة الحديثة إسقاط الحواجز بين فروع العلم الدقيق إذ أصبح الارتباط بين الفيزياء والرياضيات والكيمياء والبيولوجيا ارتباطا اقتضائيًّا، كان لزامًا على العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة انتظار الثورة اللسانية حتى يَخرج تمازج الاختصاصات بينها من دائرة الاختيار والترف المعرفي إلى بوتقة الاقتضاء المحوري والاضطرار المنهجي .

فإذا كانت بعض الفروع المتمازجة مع المعرفة اللغوية تسير اليوم بخطى وئيدة تفرضها طبيعة البحث وانحسار فرجة الاستثمار التطبيقي ـ كمجال البيولوجيا العصبية عند استكشاف مقوّمات الارتباط بين التفكير والكلام، وكمجال معالجة العاهات النطقيّة بتعاضد جهود أطباء الحنجرة وعلماء الأصوات ـ فإن فروعًا أخرى نراها تحقّق إنجازات متلاحقةً، وتقفز بمسافات كبرى، يبرز من خلالها التوفق التطبيقيّ من جهة وحسن الاستخلاص النظريّ من جهة ثانية، وتنفتح معها من جهة أخرى آفاق مستقبليّة واسعة قد يمثل التسابق إليها سمةً من سمات الدّخول إلى ثورة العصر من بابها الأكبر، ولا سيما في وعي الأمة المتحفزة نحو استعادة منزلتها الحضارية والمعرفيّة .

ومن بين هذه الفروع المتمازجة التي تتطور تطوّرًا عجيبًا ـ بسرعة نسقها وكثافة إنجازاتها ـ اللّسانيات التربوية، وهي حقل ما انفكت أطرافه تترامى بتعدّد أبعاده، إذ تتفرع مجالات الاهتمام فيه تبعًا لمقاييس الزمن والمادة والموضوع . فمقاصد علوم التربية تختلف باختلاف شرائح العمر الذي يكون عليه المتلقي للمادة التعليمية، ثمّ تختلف من جهة ثانية باختلاف المادة التي يُراد تلقينها أو إبلاغ مضمونها، كما تختلف المناهج التي يرسمها العلم التربوي من جهة ثالثة بحسب موضوع الاهتمام إن كان تثقيفًا أو تلقينًا، أو كان إعدادًا لخبرة عملية أو تهيئة لاجتياز مناظرة من المناظرات، فلكل وضع من أوضاع الزمن والمادة والموضوع حالة بيداغوجية مخصوصة، فإن نحن أخذنا بالحسبان تفاعل كل صورة من صور التمازج بين هذه العناصر الأوّليّة تبيّنا مدى التشعب الذي يصل إليه استقراء الحالات الممكنة، ولذلك أصبحت اللسانيات التربوية سياقًا هو من أهمّ سياقات اللسانيات التطبيقيّة عامة .

ومن المعلوم اليوم أن المعرفة اللسانيّة تتوزّع إلى تيارات نظرية مختلفة كثيراً ما يصل بها التباين إلى حدّ الفُرقة: في المنهج حينًا وفي التفسير حينًا آخر بل وفي التأويل أحيانًا كثيرة، غير أن جملة من الأصول تظل جامعة بين كل المدارس اللسانية فتغدو كالثوابت التي تعطي للعلم هويته المعرفية، وتميّزه ممّا سواه، ولا سيما من المعرفة اللغوية التي تحتكم من جانب إلى مقاييس فقه اللغة كما توارثته الحضارات المختلفة، وتسعى من جانب ثان إلى تشييد صرح علم النحو من حيث هو لسان الدفاع عن سلطة المعيار التي لا ينافسه الاستعمال بسلطة مضادة لسلطته. ومن الثوابت الجامعة بين التيارات اللسانية اليوم، بل لعلها أُمُّ الثوابت، أنه ما من مدرسة لسانية إلا ولها نظريّة متميّزة تخص قضيّة اكتساب اللغة، وتطوف هذه النظرية عادة حول مسائل مبدئيّة تتصل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتحديد الظاهرة اللغوية في وجهيها المعمّم الشامل والنوعي المخصوص، ولكنها تعرّج بالضرورة على القضايا المرتبطة بتعليم اللغة بوصفه مرتكَزًا لا غنًى عنه في موضوع الاكتساب، وفي هذا المفترق بالذات تتوالج بدقة متناهية مشاغل اللسانيات العامة بعلم التربية فيتولّد الحقل المتظافر، وهو اللسانيات التربوية، بالنعت التخصيصي.

ومما لا شك فيه أن المعارف اللغوية قد عرفت تطوراً كبيراً في واقعنا العربي وأن المعرفة اللسانية بوجه مخصوص قد تدعمت في مؤسساتنا الجامعيّة، وأثمرت على صعيدُي الخبرة النظرية والخبرات التطبيقيّة ثماراً بيّنة، غير أن مجال اللسانيات التربوية قد ظل يشكو نقصًا مكشوفًا وذلك لغياب رؤية شاملة، ولافتقار مؤسساتنا إلى مشروع متكامل في هذا المضمار. وكل ما أُنجز إنما هو في مجمله من حصيلة المبادرات الظرفية ـ فرديةً كانت أو جماعية ـ فتأتي المحاولات محدودة المدى.

إن كل ذلك يجري في نطاق تلاحق الأحداث التي تطغى على الواقع التربوي بشكل يجعلها تسيطر على الظاهرة المعرفية أساسًا، ثمّ إن التكامل العضوي الذي يقوم اليوم بين الاهتمام اللساني والاشتغال التعليمي كأنما هو جزء من قناعات اللغويين أكثر مما هو مندرج ضمن هموم القائمين على علوم التربية، ولذلك كثيراً ما ترى اللغويين يسعون إلى المربين ليشركوهم في اهتماماتهم أكثر مما ترى البيداغوجيين ساعين إلى علماء اللسان ينشدون الوصفات التشخيصية لأمهات قضاياهم.

ولئن كان ما نذكره من البداءة التي يفصح عنها واقعنا المعيش، فإن مثالين يكفيان لمزيد الاستدلال على ما نأتي به إذ يقومان مقام الأنموذج الأوفى لهذه الحلقة المفقودة بين الحقول المعرفية والتربوية والإبداعية، فالمثال الأوّل هو تأليف الكتاب المدرسي. ولئن اطَّرد اليوم في بعض أقطارنا إسهام اللغويين في تأليف الكتب المدرسيّة المتّصلة بمقررات اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وعروض، فإن الوعي العلمي يقتضي منا اليوم تشريك اللساني ولو بدرجات متفاوتة في كل مصنّف تعليمي مهما كان محور الاختصاص فيه، لأنه هو القادر وحده على تحسس بعض الدقائق المتصلة بقناة الإيصال التي هي اللغة بكل حيثياتها. وأما المثال الثاني فيخص تأليف قصص المطالعة

المعدّة للأطفال، وهو مجال إبداعي مازلنا نتعامل معه إما بضرب من الهواية ـ حيث ينتصب البعض في برهة تائهة من الزمن مؤلّفًا لقصص الأطفال ـ وإما بضرب من الاحتراف الأدبي حيث يطوف بعضهم بملكاته الإبداعية بين الرواية التاريخية والقصة المسرحية والكوميديا، وفي الأثناء يعرّج على أدب الطفل فيكتب للناشئة ما عنّ، والحق أنه إذا كانت اليوم ضرورة قصوى للاستعانة بخبرة اللغويين على الصعيد التربوي، فإنما ذلك بالأولوية المطلقة في كتابة ما به نصقل طينة الفكر لدى الأطفال.

ومن فرط تراكم عوامل الحيرة تجاه هذه الحلقة الغائبة في واقعنا التربوي، وبحكم تركّز قلقنا المعرفي على كل ما له قران بالظاهرة اللغوية، في تشكُّلها الكلي كما في تجلياتها، باشرنا في مراحل مختلفة ورشات من الاختبار البيداغوجي طفنا فيها بكل مراحل النمو التربوي من رياض الأطفال إلى أعلى مدارج الجامعة، ولم يكن شيء يحدونا إلاّ الحرص على استبصار المقوّم اللغوي واستكشاف مدى تصاقبه مع العنصر النفسي والمكوّن الإدراكي بحسب تَرقِّي الملكات الذهنية عامة.

وقد أوقفنا البحث الطويل على التسليم بأن اللسانيات التربوية يمكن أن تنجب حقلاً متناهي الاختصاص تنحصر دائرتُه في معالجته موضوع مقوّمات التكوين التربوي ومقاييس الاختبار فيه، وذلك من زاوية التحصيل اللّغوي وعلى وجه التحديد انطلاقًا من إشكالية الدلالة. ذلك أن معضلة المعنى وتجلياتها في بلورة الدلالة من خلال البنى اللغوية قد بدت لنا مرتكزًا أساسيًّا في تتبع آليات الإدراك، ومستندًا قارا في توالي القواعد الإجرائية على الصعيد التربوي. وعلى هذا البناء يتحدد اختيارنا لها كرائز جوهري نتخذه محكًّا اختباريًّا على مدار المحطات البيداغوجية التي نتناولها بين مقياس الزمن ومقياس الارتياض.

إن الوجه الذي نقصر عليه اهتمامنا في هذا النطاق هو قضية اكتساب الطفل العربي للّغة العربيّة، وذلك انطلاقًا من الوضع الخاص الذي يعيشه الطفل العربي وهو في بيئته العربية الخالصة، فقد يحصل أن يمر بعض أبنائنا بمنشإ لغوي خاص، إما بحكم انحدارهم من زيجات مختلطة أو بحكم ظروف معيشيّة تفرض عليهم النشأة في بيئة مزيج ـ عربيّة وغير عربيّة ـ أو في بيئة أجنبية بالكليّة، فضلاً عن النتائج المتأتية من البيئات اللغوية العابرة والتي تسببها الحاضنات والمربيات بمختلف انتماءاتهن العرقية واللغوية.

تتمثّل خصوصيّة الوضع للطفل العربي ذي المنشإ الخالص في أنه يواجه منذ مراحل الاكتساب التعليمي الأولى واقعًا لغويًّا دقيقًا تكون فيه اللغة العربية الفصحى بمثابة لسان طارئ بالنسبة إلى اللهجة التي هي اللّسان الطبيعي المكتسب لدى الطفل بالأمومة. ومعلوم أن ذلك هو صورة للوضع اللغوي المتعقد في واقعنا التاريخي الراهن والذي تتعدد فيه المستويات والأنماط معًا.

فإذا بحثنا في تعدد المستويات اللّغوية في صلب اللّغة العربيّة نفسها، وجدنا مستويين رئيسين: مستوًى كتابيًّا ومستوًى شفويًّا، والأوّل مستوى العربيّة الفصيحة، والثاني مستوى العربيّة الدّارجة ويُطلق عليها أحيانا اللّغة العامية أو لغة التخاطب. وتتفرّع كلتا اللّغتين إلى مستويين آخرين: فتشمل العربية الفصيحة مستوى الفصحى القديمة، ومستوى الفصحى المعاصرة، بينما تشمل العامية اللهجة المهذبة واللهجة الساذجة.

فالفصحى القديمة ـ وتسمّى العربية القحّة ـ تُعرف بأنّها اللغة البليغة المنزّهة عن اللحن مهما كانت درجته وأيًّا كان سياقه في دلالة الألفاظ أو في بنية التركيب، أمّا وظيفتها الاجتماعيّة النفسيّة فتتمثل في أنّها الباب الذي تنفذ منه التربية الأصيلة في الدين والثقافة، فهي باب العربي المسلم إلى القرآن والحديث والشعر والأدب. وأمّا الفصحى المعاصرة فهي لغة المدارس، والكتب التعليميّة، والصحافة السيارة، والأجهزة الإعلاميّة، وخاصيّتها أنها تقوم على ما حدث من تفاعل بين الفصحى القديمة وعناصر أجنبيّة عنها تفاعلت معها بموجب احتكاكها بطبقات مختلفة من الأداء التعبيري، تخالطها القوالب السيارة المستمدة من قانون المجهود الأدنى.

وأمّا اللّهجة المهذبة فهي دارجة المثقّفين، وتقوم على نسبة كبيرة من العربيّة المبسّطة، وتُستعمل عادة في المحادثات الرسمية، وفي خُطَب الساسة والإدارة، وكذلك عند نخبة المثقفين، وهي تجمع ما سهُل من الفصحى وما هو من خصائص اللهجات الدارجة صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا. ثم لدينا أخيرًا اللهجة الساذُجة، وهي دارجة عامّة النّاس تفرّعت عن العربيّة الفصحى، وباينتها، فاختلفت حسب الأوطان العربيّة اختلافًا جوهريًّا حتى أصبحت لغات متميّزة لا رابط لها سوى انتمائها تاريخيًّا إلى أصل واحد. أمّا قيمتها الاجتماعيّة فهي مركز التعامل اليومي في شئون الحياة وسط المجتمع.

ويوزّع علماء الاجتماع هذه المستويات حسب رموز الانتماء في المجتمع معتبرين أن الفصحى القديمة هي لغة "الأبوّة" والفصحى المعاصرة لغة "المعلّم" والدارجة المهذبة لغة "السياسة" والدارجة الساذجة لغة "الأمومة". وإذا التمسنا وصف الواقع اللغوي وصفًا شاملاً وجب أن نشير إلى أن كل هذه المستويات قد تتعايش مع اللّغة الأجنبيّة تعايش المزاحمة إلى حدّ الصراع، طالما اطَّرد لدى الكثير من الناس ـ وهمًا ـ أنّ اللغة الأجنبيّة هي التي يعبّر بها عن التراكيب الفكريّة والتّجريبيّة وبالتالي هي مترجم الحضارة العصريّة.

ونتيجة لما أسلفناه، فإنّ الفرد تتجاذبه واجهات لغويّة متعدّدة، لأنّ مستويات التعبير وإن تعايشت فهي في حالة اصطراع باطنيّ؛ ممّا يجعل الفرد في حالة تمزّق لغويّ يضعف الطاقة التعبيريّة عنده رغم ما يقدّمه له من خصب وثراء. على أنّ لظاهرة تعدّد المستويات اللّغويّة هذه نتائج نوعيّة تؤثر في المشهد اللغوي العام الذي يستقي منه الطفل العربي نماذجه اللغوية المجردة.

أ ـ ضعف الرابطة اللغوية التلقائيّة بين أفراد البلاد العربية، وهي نتيجة لانقسام اللغة إلى مستوى مكتوب وآخر منطوق بالممارسة، وتفرع كل منها إلى فروع ولهجات، واللهجات كثيراً ما تكون عائقًا دون الفهم بين أبناء القطر الواحد فضلاً عن أبناء الأقطار المختلفة، فلم يعد للأقطار العربية لسان واحد، وإنّما اختلف اللسان بينهم باختلاف أوطانهم.

ب ـ ضعف الأداء اللغوي، وهي ظاهرة تُعزى إلى أن وسيلة الإبلاغ تشغل الفكر أكثر ممّا تشغله مادّة التفكير فيقصر عن الخلق والإنتاج.

ج ـ انعدام وسيلة لغوية موحّدة تمكّن الطفل بمجرّد ارتفاع الأميّة عنه من التعبير عن آرائه وغاياته شفاهيًّا وكتابيًّا ببعد واحد، فعمليّة الإفصاح تتقاسمها السبل المتراكمة والمتعاظلة.

د ـ الشعور بالغربة الناتجة عن تعدّد الواجهات اللغوية: فالطفل العربي يحس ـ بوعي صريح أو بوعي غامض ـ بأنّه غريب بين لغة رسميّة، ولغة تعامليّة، ولغة مزاحمة يؤكد أنصارها أنّ العجز والقصور في اللغة لا في الفهم.

فالرابط العضويّ المستقرّ بين اللغة والواقع مفصوم في واقعنا نتيجة هذه الأوضاع اللغوية قبل كلّ شيء، أضف إلى ذلك المشاكل النفسية وما تولده من مركبات إزاء اللغة، فمنها مركب النقص عند البعض ويبرز في ظاهرة فقدان الثقة بمستقبل اللغة العربية واليأس من سيطرتها على زمام العلم والمعرفة، وسببه التاريخي انتشار التكنولوجيا الغازية في حقول معيّنة، بحيث توهّم النّاس أن اللّغة العربية لا طاقة لها بمنافسة اللغة الأجنبيّة في تلك الحقول، وإنّما تبقى ـ حسبهم ـ لغة دين وتاريخ وأدب على أقصى الاحتمالات.

ومن تلك المضاعفات النفسية مركب الانسلاخ والتنكر ويتجلّى عند بعض الناس في مظاهر عديدة، أخطرها: حبّ التّظاهر والمباهاة بكلّ ما هو أجنبي في اللغة، فيصبح التعامل باللغة الأجنبيّة ـ مشافهة أو كتابة ـ سمة من سمات الحداثة والرقي في السلوك، ومن مظاهره إكبار الأجنبي في مُنتَجه الفكري عبر قداسة اللّغة، وهذا المظهر يتجاوز السلوك، فيصبح نمطًا من القناعة ويؤدّي إلى تفضيل اللغة الأجنبيّة على العربيّة إطلاقًا في كلّ مُنْتَج فكريّ.

ومن بين المركّبات النفسيّة ما تستفزه تلك الأوضاع من ردود فعل تتجلّى أحيانًا في مركب التعصب للعربية والانتصار لها بموقف معياري ينقض كل قيم اللّغات الأخرى، ودوافع هذا الموقف كثيراً ما تكون متلبسة ببعد غيبيّ. هكذا تتجاوز نتائج المشاكل النفسية حدود اللغة باعتبارها أداة إفصاح إلى جوهر الثقافة بما تبعثه من شعور بأنّ قصور اللّغة يؤدّي إلى قصور الثقافة،

وبالتالي تنحسر دائرة الإشعاع الفكري بمجرّد مقارنتها بطاقة الثقافة المتسلطة. هذا الوضع اللّغوي لا شكّ يخلق إحساسًا بالقطيعة مع التاريخ بين الماضي والصيرورة الراهنة، وهي قطيعة مريبة لأنّها لا تُفْضي إلى رفض الماضي نهائيًّا ولا تسمح بالانصهار التامّ فيه، وإنّما هو تأزّم وصراع بين المنزلتين.

فإذا عدنا إلى انعكاس هذا الوضع على الطفل ولا سيما في المراحل الأولى للاكتساب التعليمي، وهي التي تبدأ مع سن الرابعة وتصادف فترة رياض الأطفال في مرحلتها الإعدادية أي مرحلة ما قبل المدرسة، فإننا نتبيّن بوضوح ما يجره الطفل من انعكاس الوضع اللغوي العام، ولكننا في سياقنا المحدد هذا وفي مسعانا المعرفي المخصوص نبادر بالتأكيد على أن العربية الفصحى واللهجة الدارجة ـ مهما كان نمطهما في واقعنا العربي ـ لا تمثلان من وجهة نظر علميّة مجرد صورتين منسلختين لحقيقة واحدة، وإنما هما نسقان متمايزان: في أصوات الحروف وموازين الكلمات من جهة أولية، وفي بنية الجملة ودلالات الألفاظ من جهة مركزيّة، وهذا هو الأهم إذ فيهما تتفارقان تركيبيًّا وتصبح كل واحدة منتمية إلى أنموذج مخصوص من الألسنة البشرية: الفصحى إلى اللغات الالتصاقية وهي المسماة باللغات التأليفية؛ لاعتمادها تغيير أواخر كلماتها عند انضمام بعضها إلى بعض، واللهجات إلى اللغات الانفكاكية وهي المسماة باللغات التحليلية؛ لاعتمادها على عناصر لغوية تُبرز بها الروابط القائمة بين الكلمات عند ارتصافها في سلسلة الخطاب.

ذاك شيء من التشخيص اللساني للوضع اللغوي الذي يكتنف الطفل العربي وهو ينشأ في بيئته الاجتماعية فالتعليمية فالوظيفية، ولئن أشارت الديباجة الأوَّلية في هذا المؤتمر إلى اتساع المساحة الفاصلة بين الفصحى واللهجات، وإلى تناثر الجهود في العمل العربي والإسلامي المشترك، وإلى افتقار العرب لمشروع تربوي ضمن خطة شاملة؛ فإن كل ذلك يدفعنا دفعًا إلى الكشف عن المسكوت عنه بغية تحديد مواقع المسئولية التاريخية. وفي هذا لا مناص لنا من مواجهة الحقيقة الغائبة، والتي تدور حول التباس موقف العرب مع لغتهم من خلال مؤسسات القرار قبل مؤسسات إنتاج الأفكار.

لقد أقامت ديباجة المؤتمر محوره على ما وسمته بمستقبل اللغة ومستقبل الوجود العربي، وهي بما أشارت إليه قد وضعت الإصبع على المنتهى الأقصى للمعضلة اللغوية في بعدها السياسي الصريح. إن موضوع اللغة أمر جليل، ولولا خشية المظنات واتقاء انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تُترك بيد السياسيين، فلا تعجبْ، والسبب في ذلك أن رجال السياسة عندنا يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي، فإن نحن سلمنا بجلال الظاهرة اللغوية فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمة

العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجريَ به الأحداث.

كتب التاريخ على العرب أن يكونوا بين الشعوب التي أناخ الاستعمار على مصائرها دهراً، ولكنهم كانوا في طليعة البلدان التي استماتت في معاركها التحريرية حتى نالت استقلالها، وبعد نصف قرن من قيام دولة الاستقلال ها هم يبسطون على الفكر الإنساني النقدي حالة مستعصية، فهناك مأزق في صيرورتهم التاريخية، هناك حجم هائل من التناقضات بين العديد من مكونات الوجود الجماعي لديهم، ذلك أن "لسانهم" هو نفسه أصبح يطرح أزمة حادة بين دلالته في ذاته وما هو دالٌّ عليه خارج سياجه اللفظي، إنّه المأزق بين بنية المفاهيم وتشكُّلات السياق المتنزلة فيه.

لكأن ما يتحدث عنه فلاسفة السياسة وفقهاء الفلسفة، فيسمونه بالعطالة التاريخية، لم يصدق يومًا كما يصدق على أمة العرب منذ نصف قرن، والعجيب أن عجلة التاريخ كانت تدور على منوالها الطبيعي حتى في الحقبة الاستعمارية بحكم التوحد الجماعي على ضرورة إخراج المستعمر والأخذ بأسباب الحضارة كي لا تتكرر ظاهر الاستعمار، ولكنها انحشرت شيئًا فشيئًا في مآزق الزمن خلال هذه العقود التي هي عمر دولة الاستقلال في جُلِّ أوطاننا.

هي هذه العطالة المحفوفة بألغاز العبث الوجودي الذي يسافر على الأرض العربية إلى تخوم اللامعقول، نقرؤها على شاشة السياسة إذ نتعجب لماذا لم تنجز دولة الاستقلال وَعْدَها الأكبر، ونقرؤها على لوحة الاقتصاد، فالأرض العربية ـ بين ما عليها وما في بواطنها ـ ملأى بالثروات الطبيعية ولكن العطالة جاثمة، فالعرب ينوسون بين فحش الثراء ووقاحة الخصاصة، ولكن العطالة نقرؤها أيضًا في المشهد الفكري بين الثقافة والمعرفة، وليست حالة الأميّة بعد كل هذه العقود من الاستقلال إلا شاهداً من بين الشواهد المتعددة والمتنوعة. ويكفي ـ لو أردنا اختزال الظواهر الكبرى في ملامحها البادية ـ أن نرى الجهد الأعظم لدى النخبة كثيراً ما يصرفونه في البحث عن الوسائل والمنهج والمسالك قبل أن يلجوا إلى جوهر القضايا ومضامينها، ناهيك أن ثنائية الحاضر والماضي لم تُحسم بعد لدى فئات عديدين من النخبة، ولا حُسمت إشكالية القراءة ولا إشكالية التأويل.

وبين السياسة والاقتصاد والثقافة ينبثق جامع أكبر سيكون هو الشاهد الجامع لكل واجهات العطالة التاريخية، إنه مأزق اللغة العربية على أيدي أهلها وأبنائها، ويكفي أن المشهد ما انفك يتلوّن بأصباغ درامية تبعث على الاستغراب والعجب، فهذه العطالة التاريخية ـ وهي تحيط باللغة، وتنيخ على ظهرها، فتجثم بكلكلها على مقومات بقائها ـ تحدق على مرأى أصحاب القرار ممن يتولون الأمر ويدبرون المعاش، ويخططون للمستقبل، ويستشرفون مآل شعوبهم بعدهم. وإننا على يقين بأن انفصاماً حاداً يقوم اليوم في الواقع العربي الراهن بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، وأن هذا الانفصام إلى حد التصادم

الضدّيّ لم تعرفه الشعوب الأخرى، ولا عرفه العرب أنفسهم في أية حقبة ماضية حدثنا عنها تاريخهم البعيد والقريب.

تلك العطالة وهذا الانفصام إذا أردنا تدقيق أمرهما واستكناه تجلياتهما كفانا أن نقارن ما أنجزه العرب خلال عقود دولة الاستقلال بما أنجزته شعوب عديدة أخرى في آسيا وفي أمريكا اللاتينية، أو بما بدأت تنجزه بعض الشعوب الأفريقية، أو ما تُقْدم على إنجازه بخطًى واثقة الشعوب التي تحررت مؤخرًا من سطوة المنظومة الاشتراكية في غرب أوروبا وشمال آسيا، ووراء كل حالة من تلك الحالات مشهد من مشاهد الإنجاز اللغوي ينضاف إلى لوحات الإنجاز السياسي والاقتصادي والثقافي.

فإذا أدرنا مجهر الأضواء صوب القضية اللغوية دون سواها من القضايا الأمهات ألفينا أنفسنا وجهًا لوجه أمام خصيصة أخرى من الخصائص الواسمة لحالتنا العربية، ومدارها أن أمة العرب اليوم ـ بين أُولي الأمر السياسي فيهم وأولي الشأن الفكري أيضًا ـ غائبون أو كالغائبين عن محفل الحقائق العلميّة الجديدة في مجال المعرفة اللغوية. وإنّنا لواعون بأنّنا إذ نعمم هذا الحكم فإنّنا نجازف، وقد نجترح مآثم الإجحاف الفكري، ومن أجل هذا نبادر بملمحين، أولهما أنّنا لا نعني بما نقوله افتقارَ العرب إلى علماء في مجال العلم اللغوي الحديث، وإنّما نعني أن المعرفة اللغوية لم تستطع اختراق الحُجُب ليتحول الوعي بها إلى جزء من الثقافة العامة، يستلهمها أصحاب القرار، وتستوحيها النخبة الفكرية المختصة بحقول المعارف الأخرى، وثانيهما أن التعميم الذي نتعمده تنجلي تفصيلاته العينية كلما تناولنا التجليات المحسوسة في استقراء المسألة اللغوية.

من أبرز الحقائق العلمية الغائبة عن الوعي العربي ما يتصل بموضوع "حياة" اللغة من حيث عوامل بقائها ودوامها أو أسباب اضمحلالها وانقراضها. ولئن كان من أشراط العلم وموضوعية خطابه أن ينأى بنفسه عن المجاز في العبارة، وألاّ يتوسل إلا بالألفاظ في دلالتها الحقيقية، أو بالمصطلحات الفنية التي قد يسلك بها في البدء طريق المجاز ثمّ يختفي مجازها البلاغي بمجرد اندراجها في القاموس العلمي، فإن لفظتَي الحياة والموت تبقيان الأكثر وجاهة في إطلاقهما على اللغة. إن الناس يسلمون طوعًا بأن للغة حياةً، وبأن هناك لغات قد اندثرت يحدثنا التاريخ عن مجدها ثمّ عن غلبة الزمان عليها، ويقرأ الناس بشغف قصة موت اللغات بنفس الشغف الذي يقرءون به قصة الدول التي بلغت أوج المجد ثمّ ظل التاريخ ينال منها حتى أوقعها. غير أن الناس ـ في عامتهم وفي خاصتهم ـ لا يسعفهم خيالهم بما يجعلهم يتصورون أن اللغات التي تجري بها ألسنتهم الآن، ويتداولها خلق الله من حولهم، هي أيضًا معرضة إلى الفناء التدريجي ما لم تتوافر لها أسباب البقاء. وهذا مرتبط بسر من أسرار وجود الإنسان على وجه البسيطة مطلقًا، فهو يؤمن بأن الموت هي الحقيقة الوحيدة التي يجمع العباد عليها ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً، ولكنه في

النصيب الأعظم من حياته يأتي من السلوك ما يدل على أنّه في غفلة أو في تغافل عن تلك الحقيقة، فكأن طبع الإنسان مجبول على أن لا يرى الموت في الزمن المُلابِس لوجوده.

إن المجاز الذي لا يتناقض ومقتضيات البحث الموضوعي يدفعنا فعلاً إلى تمثيل اللغة بالكائنات الحية حيث يجول مفهوم الحياة ومفهوم الممات، وبينهما مفهوم البقاء إذا اجتمعت مقوماته ومفهوم الفناء إن تحتمت دواعيه. ولكن هذه التجليات المختلفة ـ شأنها شأن "النشأة" حين نستكشف ظروف "ولادة" اللغات بعضها من بعض ـ لا تحصل في المدى الزمني الذي يحيط به إدراك الفرد الآدمي، ولذلك صعبَ الوعي بها كحقائق تطال على الواقع اللغوي كما نعيشه، واقتصر الوعي على ما مضى من ذلك في الزمن المنقضي سالفًا.

غياب الوعي بالظواهر الممتدة على الزمن ينشئ ضربًا من الضباب يحجب الحقائق العلمية حتى ما كان منها مقطوعًا بصحته. ولهذه المسألة نظائرها في عالم المحسوسات، والمعضلة أن الناس ـ محكومين وحكامًا ـ أكثر تجاوبًا وأظهر وعيًا كلما اتصل الأمر بالظواهر المادية المحسوسة، ولكنهم أكثر غفلة وأظهر تقاعسًا عندما يتعلق الأمر بالظواهر المجردة حتى ولو مست ألصق الأشياء بوجودهم، بل حتى ولو كانت الظاهرة واقعة بين المادي الكامل والمجرد المطلق شأن اللغة.

من أهم تلك الحقائق الغائبة أن العلم اللغوي ـ الذي ما انفك يبلور نظرياته المتعاقبة، والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة الكلامية، والذي يغوص يومًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك ـ قد أمسى مهتمًّا بقضية "موت اللغات" اهتمامًا متواتراً مكينًا، وهو يتناولها تحت ذاك العنوان نفسه، وإلى جانبه يهتم بنفس الحزم والكثافة بموضوع يجعله محايثًا له، وهو "الحروب اللغوية" بصريح العبارة كذلك، فإذا توالجت معطيات الحرب اللغوية وفكرة موت اللغات انساق التحليل ببعض الواصفين والراصدين إلى الحديث عن "اغتيال اللغة"، حين يتقصد المعتدي الأقوى نسف مقومات الوجود الثقافي تمهيداً للقضاء على الوجود السياسي. وقد تتنوع أدوات الأداء الاصطلاحي، فترى بعض العلماء اللسانيين يجول بين المفاهيم، فيستبدل بموت اللغات عبارة انقراض الألسنة الطبيعية.

ومن شدة حرص كبار المختصين على خطر الموضوع تراهم يمعنون في التأكيد على أن مصطلح الموت ـ أو الانقراض ـ ليس من المجاز البلاغي في شيء، ثمّ منهم من يستطرد إلى المقارنة السخية بين انقراض اللغات وانقراض بعض الكائنات الحيوانية، وبناء عليه تتم الدعوة إلى ضرورة الإعلان عن "محميات لغوية" شبيهة بمحميات الفصائل الحيوانية. ويكفي من شاء التحريَ أن يستطلع على سبيل الفضول البليوغرافي حجم ما يُكتب في هذا المجال منذ عقدين تقريبًا. والمختصون في هذا المجال يعرفون العلاقة الجديدة القائمة بين النظرية اللغوية العامة واستقراء

تاريخ الألسنة الطبيعية كيف تنشأ وكيف تنقرض، كما يعرفون كيف يُعين كل نمط من أنماط الأداء اللغوي على استكشاف أسرار النسق الخفي القائم بين الكفاءة الذهنية لدى الإنسان وكفاءته في توليد الطاقة الدلالية بواسطة الكلام.

فهل نحن العربَ معنيون بمسألة موت اللغات ؟ وهل اللغة العربية تخوض الصراع مع أية لغة إنسانية أخرى؟ فإن هي تخوضه، أفترقى المواجهة إلى الحد الذي يصح أن نتحدث فيه عن حرب لغوية ؟ ثمّ هل اللغة العربية تواجه من التحديات ما يهددها في وجودها، أو ينذر بإمحائها إلى حد الزوال ؟ ألا يبدو كل ما نقوله ضربًا من الاستدراج يئول في خاتمة مطافه إلى صياغة خطاب يتماهى مع آليات التحفيز الإيديولوجي، والحال أن البحث الموضوعي يتبرأ من كل ضخ في مزامير العداء الإنساني، أو عزف على أوتار النعرة الحضارية. ما من خلاف حول أمر متعين بالضرورة وهو أن الوعي المعرفي في هذه القضية غائب أو كالغائب في ساحتنا العربية بوجهيها: السياسي والفكري، ونكاد نجزم بأن الحوار فيها لن ينفع مع رجال السياسة إلا مع من كان منهم معضوداً بزاد فكري مرموق، ولن ينفع مع رجل الفكر إلا إذا كان مسنوداً في تجربته المعرفية العامة بثقافة سياسية متينة. وقد نتبين أن غياب الحقائق يفضي إلى تعطل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار منحنياته القادمة وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة.

لنبادرْ بذكر عيّنات من الجدل الدائر في المحافل العلمية حول مسألة انقراض اللغات، وذلك على سبيل تبيان النماذج دون أن نفيض في الاستقراء حتى ولو كان من الاستقراء الناقص الذي يمسي فيه الجزء دليلاً على الكل، فمحط نظرنا في هذا السياق ليس العلمَ اللغوي بما هو معرفة لها أشراطها، وإنما هو الثقافة من حيث هي الجسر الواصل بين الفكر والسياسة. وعلى هذا الأساس نزعم أن مصير اللغة كمصير تنشئة الطفل وتمكينه من اكتساب لغته القومية هي مسئولية سياسية خالصة.

في عام ١٩٩٠، أصدر فلوريان كولماس باللغة الألمانية كتابه "اللغة والاقتصاد" وتُرجم الكتاب بعد سنتين إلى الإنجليزية، ثمّ صدر عام ٢٠٠٠ مترجما إلى العربية في سلسلة عالم المعرفة، وقد تضمن (ص١٤–١٦) لمحة موجزة عن "موت اللغات" مشيراً إلى حصيلة المعارف إذ ذاك في هذه القضية، ومدققًا بعض المفاهيم الرائجة، وجملة الإفادة التي تخص سياقنا هذا ما يعرضه من ناموس "صراع البقاء" في المجال اللغوي، وكيف يرتبط ذلك بحركات الهجرة الطوعية أو التهجير القسري، وينتهي إلى تأكيد الحقيقة الحتمية الجديدة، والتي تتمثل في أن لغات العالم في تناقص عددي مُطَّرد. وفي أثناء ذلك يقدم المؤلف إشارات تتعلق بالمصطلحات المستخدمة في معالجة موضوع موت اللغة فيوازن بين تصورين مبدئيين: اعتبار الظاهرة وليدة إرادة البشر المتكلمين باللغة من جهة، واعتبارها لصيقة بخصائص اللغة في ذاتها من جهة أخرى ؛ وعلى هذا الأساس يكرس للحالة الأولى عبارة اغتيال اللغة وللثانية عبارة انتحار اللغة.

لكن حالتنا العربية هي حالة أخرى غير هذه وغير تلك؛ حيث لا يكون المغتال طرفًا خارجيًّا ولا يكون في منظومة اللغة ما يجعلها تهترئ فتتفكك وتنحل حتى نتحدث عن انتحارها، وإنّما حين يتعمد أهل اللغة إطفاء رحيق لغتهم كما لو أنهم يئدونها وأدًا بطيئًا فيكونون هم المنجزين للانتحار اللغوي من حيث ينحرون لغتهم.

وفي عام ٢٠٠١، أصدرت دار العلوم الإنسانية في باريس كتابًا انتدبت إليه ثُلَّةً واسعة من المتخصصين في العلوم اللغوية والعلوم التي تتوالج معها في الأبحاث المتصلة بظاهرة اللغة، واتخذت له عنوانًا فسيحًا: "اللغة: طبيعتها وتاريخها وتداولها" ثمّ أضافت عنوانًا فرعيًّا لتدقيق ما أسلفته: "النظريات اللسانية ـ المجادلات ـ الأصول ـ الرهانات" فجاء كالموسوعة التي إن لم تتضخم حجمًا فإنها تختصر المسافات العلمية بإيغالها في الجوانب المعرفية الدقيقة، وبتركيزها على التفريق بين النتائج الموثوق بها والقضايا الخلافية. يهمنا من كل المشاهد التي نسجت ألياف هذا الإنجاز ما أصبح كالحقيقة العلمية القاطعة، وهو أن عدد اللغات البشرية في تناقص، وأن التواصل الثقافي بين البشر جميعًا ما انفك يدفع بظاهرة انقراض اللغات نحو تخومها القصوى.

وفي فصل بعنوان: "علينا أن ننقذ التنوّع اللغوي" يتمّ تأكيد الناموس الجدلي الجديد، والذي فحواه أن البشرية فيما سلف من تاريخها شهدت تكاثر الألسنة عن طريق التوُّلد التناسلي الذي تظهر فيه لغات جديدة بعد أن تموت لغات أخرى، وذلك على أساس أن الذي يتولد يفوق ما ينقرض، أمّا الآن فإنها تشهد اندثار اللغات دون أي حظوظ في تولد لغات جديدة: "إن الناس ينشئون على لغتهم، ثمّ يكتسبون لغة أخرى تهيمن على حياتهم، فلا يجدون جدوى في تلقين لغتهم للجيل الذي يتلوهم، وهكذا تنقرض اللغة". (ص ١٩٧).

في ذاك الكتاب ـ ذي السمة المعرفية والموسوعية معًا ـ شارك العالمان اللسانيان كلود حجاج ولويس جون كالفاي، فأما الأول فهو الذي أطلق صيحته المدوية في الكتاب الذي أصدره عام ٢٠٠٢ بعنوان: "ضعوا حدًّا لموت اللغات". وأما الثاني فقد أصدر في نفس السنة كتابه: "سوق اللغات" مدققًا إياه بالعنوان الفرعي التالي: التأثيرات اللغوية للعولمة. وإليه يرجع ترويج عبارة الحروب اللغوية منذ أصدر عام ١٩٨٧ كتابًا بعنوان: "الحروب بين اللغات والسياسات اللغوية". ولذلك تمّ انتدابه لافتتاح الكتاب الجماعي الذي أصدرته سلسلة بانوراميك عام ٢٠٠١ بعنوان: "اللغات: حرب حتى الموت".

فبم نخرج من كل هذا الزخم العلمي البالغ التخصص كي نظل في نهجنا الذي تحكمه حيثيات سياقنا الدائر على لغة الطفل العربي في عصر العولمة ؟

لنعلمْ أولاً أن عدد اللغات في العالم اليوم لا يقل بأية صورة من الصور عن أربعة آلاف لغة،

وذلك إذا كانت مقاييسنا صارمة في عزل ما قد يكون لهجة من لهجات اللغة الأم، كأن نقتصر في العد والحساب على اللغة العربية الفصحى ونعزل كل اللهجات العامية، فإذا ما وسّعنا دائرة الإحصاء حصلنا على ستة آلاف لغة في العالم، وبناء على ذلك يفضل الدارسون المهتمون باستشراف المستقبل أن يعتمدوا الرقم الوسط: خمسة آلاف لغة بالمعنى التام للغة الذي تخرج من دائرته العاميات وكل التنويعات اللهجية.

ولنعلم ثانيًا أن عدد اللغات هذا يفاجئنا حين نضعه أمام عدد الدول في العالم الذي هو ٢٠٠ دولة تقريبًا، وهذا يعطينا معدل ٢٥ لغة في كل بلد، وهو رقم قد يفاجئ كثيراً من الناس، ولكن المشهد سينجلي في أوج تعقده حين نعرف بالإحصاء حجم التعدد اللغوي داخل القطر الواحد، ويكفي أن نشير إلى أن في الكاميرون ٢٠٠ لغة، وفي الهند ٣٨٠، وفي نيجيريا ٤١٠، وفي إندونيسيا ٦٧٠، وفي غينيا ٨٥٠، ويمكن أن نذكر – من بين الدول العربية – حالة السودان، فآخر إحصاء فيها (عام ٢٠٠٥) يبين أن عدد السكان في بلاد السودان ٣٨ مليون نسمة، ٣٠ مليونًا منهم يتكلمون العربية و٨ ملايين يتكلّمون ١٠٠ لغة أخرى. مع التذكير بأن الإحصاء قائم على اللغات ذات الكيانات المستقلة، لا على اللهجات الملتفة حول اللغة الأم الواحدة.

ولنعلم ثالثًا أن عدداً هائلاً من اللغات تموت بمعدل ٢٥ لغة كل عام، وقد بات ثابتًا لدى العلماء المختصين أن ٦٠٠ لغة في العالم قد أخذت طريقها التدريجي نحو الانقراض، وأن النسق الحالي لمجريات الأمور سيفضي ـ خلال هذا القرن الواحد والعشرين ـ إلى اندثار ما لا يقل عن ٣٠٠٠ لغة. وقد بين الباحث الروسي ألكسندر كيبريك أن ١٣٠ لغة في روسيا قد أخذت طريقها نحو الانقراض بما يكاد يكون نهائيًّا.

ولا يفوتنا أن ننبه ـ رابعًا ـ إلى أن العلماء المختصين منزعجون أيما انزعاج من هذا المشهد اللغوي في الواقع الإنساني قاطبة، وبصرف النظر عن دوافع الحنين أو بواعث الحميّة فإن هؤلاء العلماء يتحسرون لظاهرة الانقراض من موقع العلم الخالص، فكل لغة تموت تحرمنا من اكتشاف نسق محدد ومخصوص من منظومات العقل البشري، حيث تتوالج المقومات اللغوية والنفسية والإدراكية، ثمّ إن انحجاب بعض اللغات يعطل مشروع علم اللسانيات النظرية في استكمال منظومة الأنحاء الموصلة إلى اكتشاف النحو الكلي.

أما الحقيقة الكبرى التي عليها يدور اهتمامنا في هذا السياق تخصيصًا، فتتمثل في أن مجال الطفولة هو المجال الأمثل لقتل اللغة، وذلك حين تزرعه الظروف بالعوائق التي تحول بين الناشئة واكتساب لغتهم القومية.

إنها نبذة من الحقائق التي نراها غائبة عن الوعي العربي العام، وبغيابها تتعطل قدرة

الاستشراف لديهم، ومن حق الراصد للمشهد العام أن يتساءل: ما عسى أن تعني تلك الأرقام حول اللغات في نفوس أهل الشأن الجماعي في الوطن العربي ؟ وهل إن كشفها كفيل بأن يستزرع لدى النخب الفكرية والسياسية وعيًا جديدًا بالحالة اللغوية التي عليها العرب، أو بالمآل الذي ستصير إليه لغتهم العربية؟

كانت الحقيقة العلمية بمثابة صفارة الإنذار نبهت الوعي الإنساني المتيقظ، فقد انتبه الكنديون لتقرير نشرته مؤسسة الإحصاء الكندية مفاده أن ٤٧ لغة من بين الخمسين المتداولة في كندا قد أخذت طريقها نحو الاندثار، وانتبه الألمان إلى أن لغتهم تتدحرج على سلم الأولويات بحيث تتأخر رتبها بين اللغات العشر الأكثر شيوعًا في العالم، ويبررون مخاوفهم على أساس أن مستقبل اللغة الألمانية يبدو غير مستقر في عصر تسيطر فيه الإنجليزية على التكنولوجيا العالمية، كما يتهمون الاتحاد الأوروبي بالتحيز ضد لغتهم ؛ لأن اللجان المنبثقة عن المفوضية الأوروبية كثيرًا ما تكتفي باستخدام الإنجليزية والفرنسية. والمهم هو أن مؤسسات العمل الدولي قد تجاوبت مع الحقائق العلمية المقررة، فمنظمة اليونيسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة قد أعلنت عن برنامج سمته "اللغة الأم" واتخذت له يومًا عالميًا هو ٢١ فيفري ـ فبراير من كلّ عام، وكان ذلك في إطار إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، وقد حددت اليونيسكو هدفها من كل ذلك وهو حماية ٦٠٠٠ لغة إنسانية من الاندثار، وبتلك المناسبة شرح المدير العام للمنظمة يومئذ كويشيرو ماتسورا كيف فشل القرن العشرون في الحد من تسلط القوة على الثقافة الإنسانية بما أصبح يهدد خصوصياتها المتنوعة حتى اللغوية منها. وهكذا بعثت اليونيسكو لجنة استشارية للتعددية اللغوية، تكونت من ١٢ خبيرًا، عقدت أول اجتماع لها في مطلع شهر أوت ـ أغسطس ٢٠٠٠.

هذا هو إذًا السياق المخصوص الذي يتنزل فيه ـ على وجه التدقيق العلمي والثقافي ـ مؤتمرنا، ومن هنا ندرك بوعي تام أهميته للأبعاد المترامية التي ينحت لنا إشكالاتها.

إن أمر اللغة عند العرب عجيب، وأعجب منه أمر العرب مع لغتهم. وبوسعك أن تجزم بأنهم يستثيرون من الاستغراب والتعجب ما لا تستثيره أمة من الأمم، وكثيرًا ما يحار المتأمل بفكر خالص كيف يُصار بالخيارات الجوهرية في الحياة الجماعية إلى مثل هذه الأوضاع التي كأنما يتحول فيها الفاعل عدوًّا على نفسه. والأوجع ـ لمن هاجسه الرصد الجزئي الدقيق ـ أن أصحاب القرار يتبنون حول المسألة اللغوية خطابًا يستوفي كل أشراط الوعي الحضاري، ثمّ يأتون سلوكًا يجسم الفجوة المفزعة بين الذي يفعلونه والذي قالوه. ثمّ يزداد المثقف ألمًا وشقاء حين يعلم علم اليقين بأن الحقائق العلمية ليس لها من الوزن لدى ساسة العرب ما لها لدى ساسة العالم المتطور. ولو تسلى أحدنا ـ على سبيل المرارة الهازئة ـ بعرض الحقائق التي أسلفناها على من بيدهم مصائر شعوبنا العربية، لما ألفينا بذرة واحدة من الوعي تنبههم إلى الخطر المحدق باللغة العربية، أما لو

حاولت إفهامهم وإفهام فئات عديدين من "النخب" الفكرية بأن العربية قد تنقرض على المدى المتوسط من أعمار اللغات؛ فسيكيلون لك بصواع الاستهزاء جزافًا فجزافًا.

المشكلة الآسرة هي أنهم سيفهمون عنك إذا حدثتهم عن تغير نسق التاريخ، وسيزكون خطابك إن أطنبت في أن تطور الظواهر العامة في حياة البشر ـ اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية ـ أصبح محكومًا بزمن جديد، فلم تعد وحدة القياس فيه العقود وإنما هي السنوات، وأحيانًا تكون بالشهور والأيام، فإذا جئت معهم إلى المماهاة بين الظواهر والأحداث، فشرحت لهم أن وحدة القياس في انحلال اللغات وانقراضها لم تعد هي القرون وإنما أصبحت الآن هي العقود، استخفوا بك وبما ترى؛ ومن العجب أنهم ـ في تلك اللحظة، وبإجماع رهيب، ودون سابق توظيب بينهم ـ سيقذفونك بالتهمة الجاهزة وهي أنك واقع في قبضة شيطان المؤامرة.

ولكن التعب إلى حد الضنى سيدركك لو حاولت أن تشرح ـ لأُولي الأمر في السياسة، وبعض أُولى الشأن في الفكر والثقافة ـ الفروق الدقيقة بين المشاهد اللغوية الكبرى على الصعيد العالمي، ذلك أن الناس بيننا يميلون إلى الاطمئنان بأن انقراض اللغات في العالم يصيب لغة المجموعات الإثنية المعزولة، أو المحاصَرة بمجموعات أكبر حجمًا وأثقل وزنًا، وليس الأمر واردًا ـ حسبما يخالون ـ على اللغة العربية، وهم في ذلك لا يميزون بين الظاهرة العامة التي مدارها انقراض بعض اللغات تحت تأثير لغات أخرى غيرها، والظاهرة النوعية الخاصة ومدارها انقراض اللغة بانفلاق يصيبها من الداخل عند حلول الفروع التي انبثقت منها محلها.

إنّنا أمة لا ننفك نعمل على ضياع هويتنا اللغوية. وليس من اليسير إقناع الناس ـ صغيرهم وكبيرهم ـ بأن للتاريخ أطوارًا وللقضايا اللغوية محطات. وهي اليوم غير ما كانت عليه بالأمس. وقد لا يخفي هؤلاء جميعًا استغرابهم الأقصى إذا كاشفناهم بحقيقة جديدة تخلقت في رحم الأحداث الكونية غير المسبوقة، وهي أن اللغات الأجنبية لم تعد هي العدو الأول للغة العربية، وإنما الذي حل محله في هذا العداء الشرس النافذ، والذي في مستطاعه أن يجهز على العربية فيذهب بريحها، هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. إننا ما فتئنا نفسح الأبواب للعاميات كي تغزوَ الحقول التي تحيا بفضلها العربية.

غزت العاميات منابرنا الإعلامية السمعية والبصرية وسكتنا.

غزت العاميات حواراتنا الثقافية وسكتنا.

غزت العاميات مجالسنا الفكرية، ثمّ تسللت إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات، وها نحن نصمت متبرمين أو منخذلين.

فكيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبلي الشامل، وكيف

نتحدث عن التنشئة السليمة للطفل العربي والحال أنّنا نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية ؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل ؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ؟ ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد ـ بين سائر مجتمعات المعمورة ـ الذي يتخرج فيه التلميذ من التعليم الثاني وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريراً سليمًا : لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية ؟ بم سيجيب ساستنا حين نذكرهم ـ على وجه القطع واليقين ـ بأن اللغة العربية قد كان لها من الوزن الاعتباري لدى كل فئات مجتمعاتنا أيّام الاستعمار أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال ؟

من له أدنى قدر من الحصافة يعرف أنه من المتعذر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية دون أن يمكّن الناشئة من منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذرة، حمالة للأبعاد المتنوعة فكرًا وروحًا وإبداعًا. فاللغة هي الحامل الضروري المحايث لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الرَّوِيَّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة ـ بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج ـ ركن أساسي في كل مشروع اقتصادي.

لقد آن الأوان ـ ويكاد يفوت ـ أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد وعاء للفكر، وهو ما دأب عليه الميراث الفكري الإنساني قاطبة، ليست اللغة إناء نصب فيه التصورات الذهنية، والانفعالات الشعورية، والأحاسيس الغريزية، والاستلهامات الروحية. إن الفصل بين الظرف والمظروف، بين الوعاء وما فيه، بين الصورة والمضمون، هو الآن حماقة كبرى عاشت عليها الثقافات الإنسانية، ولكن فك شفرتها هو من الدقة والخفاء بحيث لم تنجل إلا بفضل تطور المعارف الإنسانية المتعاضدة، وما كان للعلم اللغوي أن يحسم الأمر في هذه القضايا لولا تآزره المتين مع ما يُسمى بعلوم الإدراك التي تتصدرها علوم النفس وعلوم الأعصاب.

إن اللغة هي المعمار الخفي الذي يتشيد به الفكر ويستقيم والذي على قوامه تستقيم تنشئة الطفل الذي هو مخزون الأمة وقاطرتها نحو المستقبل. ثمّ متى يسلم أصحاب الأمر في وطننا العربي بكل أطراف المعادلة : أن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، وأن السيادة السياسية مستحيلة بدون سيادة ثقافية لغوية، وأن امتلاك لغة الآخر سلاح ليس له اعتبار تقديري في السياسة والاقتصاد والثقافة إلا إذا استند إلى مرجعية لغوية قومية تعين الأنا على أن يقف ندًّا للآخر ؟ ولكننا ـ في كل ما هو باد على السطح الدولي ـ أمة بلا مشروع لغوي، نحن مجتمع يريد أن يبني منظومة تنموية وهو يغمضّ العين عن مأزقه اللغوي المكين. وكم يحدث أن يتعاون ـ بوعي أو بدون وعي ـ أصحاب القرار مع فئات محسوبين على النخبة كي يتقلص إشعاع اللغة العربية، ثم يتفتت كيانها تدريجيًّا؛ وإذا بهؤلاء وأولئك ـ دونما قصد أو توقع ـ حلفاء موضوعيون لإرادات دولية نافذة ما انفكت تضغط كي تلاقيَ العربية المصير الذي لقيته اللاتينية، فتحل العاميات المنحدرة منها محلها.

إنها دعوة خرجت من سياق المناورات السياسية المعهودة، ودخلت ضمن الإطار الاستراتيجي الأوسع. وعلى هذا النسق ـ ما لم ينتفض أصحاب القرار بوعي فجئي جديد ـ سنكون في المنظور المتوسط المدى أمة بلا هوية لغوية.

اللغة العربية ـ كما ازدهرت وكما وصلتنا مع فجر نهضتنا ماضيًا ـ قضية فكرية غزيرة الموارد. واللّغة العربية هي الآن وكما تتعاطى أمرَها مؤسسات المجتمع مسألة تربوية خلافية. أمّا اللّغة العربية من منظور استشراف مستقبلها، واستقراء ما قد تئول إليه، فقضية حضارية كبرى ترتدّ إلى إشكال سياسي بالغ الخطورة والتعقيد ؛ لأن الشأن السياسي لم يعد شأنًا قطريًا أو شأنًا إقليميًّا، بل غدا شأنًا دوليًا بالضرورة، يندرج ضمن استراتيجية الخيارات العالمية الكبرى.

إن كثيراً من حقائق العلم وحقائق التاريخ إذا اجتمعت وتوالجت أفضت إلى خلاصات مركزة، بل إنها ـ في بعض المجالات ـ تتجلى في بساطة متناهية، تكاد تتحدانا ببداهتها لفرط ما تناسيناها، فاللّغة العربية لو أنصفها التاريخ وأهلُها لكان من المفروض ألا تنتقل من المستوى الأدائي وهو المنطوق المسموع إلى المستوى الخطي وهو المكتوب المقروء إلا وهي مستوفية لحركات حروفها. فتدوين اللّغة العربية خطيًّا ـ سواء بشكل يدوي أو بشكل تقني ـ وهي عارية من حركاتها بدعة لا تعرفها اللّغات الإنسانية قاطبة، وبناء على هذا الوضع الشاذ شاع قول بعضهم: "الناس يقرؤون لغاتهم ليفهموا ما قرءوا، والعرب يفهمون المكتوب كي يتوصلوا إلى قراءته" وهو أمر في منتهى الغرابة، لأن هذه القولة قد قيلت في أول أمرها على البراءة، بل قيلت للإشادة بعلوّ الطاقة الحدسية الموظفة عند القراءة، ثمّ حوّلها الذين يتجنون على اللّغة العربية إلى قولة ظالمة؛ تشي بالغمز على العربية إيعازًا بأنّها هي الحاملة لأعراض القصور والشذوذ.

وبنفس الاستقراء الافتراضي سنقول إن اللّغة العربية ـ لو أنصفها التاريخ وأهلها ـ لكان من المفروض أن تكون هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقل التيسير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللّسان التداولي في كل خطاب يتعلق بما يُسمى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجردات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم العامية فيما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم الماديات وما جاورها.

من وراء هذه الاستطرادات نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسيجة متناضدة، تحاصر مسألة التداول الأدائي كما تقتضيه فصاحة اللّغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللّغوي في الواقع العربي، والحقيقة أنّه إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها مليًّا لنتبين حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فهي أربعة محاور: وجه ثقافي ووجه تربوي ووجه لغوي ووجه سياسي، ولئن جاءت متباينة حينًا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

إن وضع اللّغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضعٌ حرجٌ جداً، فهنالك حملة واسعة تصاحبُ حملة الكونية الثقافية تتقصّد النيلَ من كل الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل هذه الحملات العدائية دائمًا بالعامل اللّغوي، وكثيراً ما تتعلل بأن العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبث الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تصبح اللّغة الرسميّة، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربويّة، ثمّ إلى لغة إبداعية حتى يكتب بها الفكر، ومن هنا تتسلل المعاول الناسفة. أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية نفسَ المصير الذي صادفته اللّغة اللاتينية بأن تنحل إلى لهجات تتطور إلى لغات قائمة الذات. وأما المسلك النافذ فهو الاشتغال على الأطفال بإيقاد حسهم بلغة الأمومة كما لو كانت هي الأقدر على ولوج أبواب التربية والتكوين.

مثل هذه الدعوى لا تجد لها رواجًا في أقطارنا العربية بشكل رسمي، ولكن السلوك الموضوعي كثيراً ما يمهد لها السبيل، ولا سيما إذا انتبهنا إلى طغيان العاميات على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع ؛ فنصيب العربية الفصحى ما انفك يتقلص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأن العربية لا تتلاءم مع برامج الحياة اليومية.

لن تَعْمى الأبصار كما قد تعمى لو أنها أنكرت أن سلاح الكونية الثقافية الغازية إنما هو اللغة، وأن هدفها المبتغى، وقنصها الأمثل، ومنالها الأخير، إنما هو اللغة، فباللغة تغزو لتكتسح قلعة الهوية الثقافية باختراق سورها، ثم بنسفها من الداخل، وما سورها المسيّج لها إلا اللغة.

إنّنا إذا قلنا إن الغرب ـ بمفهومه الثقافي الموروث ثم بمفهومه المتلبّس بصيغ النظام العالمي الجديد ـ يترصد باللغة العربية فلسنا نزايد على حماس الضمير الواعي، ولسنا نلتجئ إلى العزف على أوتار النعرة الحضارية، وما نحن متوسلون البتة برواسب الخطاب الإيديولوجي، أو بقايا الخطاب النضالي الذي أمدّت في أنفاسه نفايات عهد الاستعمار. ولكننا نقرر حقيقة يستشعرها التاريخ وتشهد بها الوقائع.

إن الترصد المنظم للغة العربية ليتخذ شكل الحرب الصامتة الناسفة، تتكشف حينًا وتتقنع أحيانًا أخرى، وتقنُّعها أخطر من تكشُّفها، لأنه يستنجد بسلاح المسكوت عنه، وهو أوقع في النفوس، وأقدر على تملّك الأغرار. ولهذا الترصد أسبابه الموضوعية: فهناك اليوم قلق حقيقي يساور كبار المهندسين الذين يخططون الاستراتيجية الكونية، وقد يصل ذلك القلق ببعضهم إلى درجة الخوف، وببعضهم الآخر إلى درجة الفزع، أما موضوع الأمر فهو احتمال ازدياد الوزن الحضاري للغة العربية في المستقبل المنظور فضلاً عن المستقبل البعيد. إن هؤلاء المخططين الاستراتيجيين يقرؤون للحقيقة الموضوعية حسابها، فاللسان العربي هو اللغة القوميّة لحوالي ٣٠٠ من ملايين الأنفس. وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لأكثر من ٨٥٠ مليون مسلم غير

عربي كلهم يتوقون إلى اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الاحتمالات يناصرونها ويحتمون بأنموذجها.

ثمّ إن اللسان العربي حامل تراث، وناقل معرفة، وشاهد حي على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم النظرية والطبية والفلسفية، وهو بهذا الاعتبار يخيفهم أكثر مما يخيفهم اللسان الصيني أو الهندي. ولا يغفل هؤلاء المهندسون الثقافيون الساهرون على برمجة الذهن الجماعي في عصر الأممية والكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حملت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التماهيَ بين الذات واللغة لم يبلغ تمامه الأقصى في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطِّراد تاريخي وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي.

ولكن اللغة العربية تخيف أيضًا بشيء آخر، هو ألصق بالحقيقة العلمية القاطعة، وأعلق بمعطيات المعرفة اللسانية الحديثة، فلأول مرة في تاريخ البشرية ـ على ما نعلمه من التاريخ الموثوق به ـ يُكتب للسان طبيعي أن يعمّر حوالي سبعة عشر قرنًا محتفظًا بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية، فيطوّعها جميعًا ليواكب التطور الحتمي في الدلالات دون أن يتزعزع النظام الثلاثي من داخله، بينما يشهد العلم في اللسانيات التاريخية أن أربعة القرون كانت فيما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغيّر التدريجي لمكوّنات المنظومة اللغوية، وهذا حاصل قطعًا بصرف النظر عن انتماء اللغة إلى اللغات الحضارية التي صنعت ثقافة إنسانية، أو بقائها في صنف الألسنة الطبيعية الفطرية كلغات شعوب كثيرة عاشت في المناطق الاستوائية، وفي المناطق القطبيّة بين جل قارات المعمورة.

إن اللغة العربية تلقي بتاريخها تحديًا كبيرًا أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يبتهج به العلماء الذين أخلصوا إلى العلم مهجتهم، ولكنه يَغيظ سدنة التوظيف الأممي، ويستفز دعاة الثقافة الكونية، لا سيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي ـ وفي الجامعات الأمريكية تخصيصًا ـ تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكونات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي: من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية.

عندما أعلن الكاتب الإسباني كاميلو خوزي سيلا ـ الحاصل على جائزة نوبل في الأدب لعام ١٩٨٩ ـ عن تقديراته الاستشرافية حول مصير اللغات الإنسانية، وكشف عن تنبؤاته المستقبلية المتصلة بما ستئول إليه الألسنة البشرية العالمية المنتشرة اليوم، أحدث كلامه زوبعة ثقافية لم يخفت دويّها في أوساط الكونية الثقافية. فقد ارتأى أن الثورة الاتصالية وانفجار أدوات التواصل التي اختزلت بُعد الزمان، وألغت بُعد المكان، وتجاوزت ـ بواسطة الصورة ـ حواجز أدوات التعبير،

ستؤدي تدريجيًّا إلى انسحاب أغلب اللغات من ساحة التعامل الكوني، وإلى تقلصها في أحجام محلية ضيقة، ولن يبقى من اللغات البشرية إلا أربع قادرة على الحضور العالمي وعلى التداول الإنساني، وهي الإنجليزية والإسبانية والعربية والصينية.

لقد استند كاميلو سيلا وهو يصرح برأيه عام ١٩٩٧ إلى ما كنا أسلفناه من طفرة الوعي الإنساني الجديد حول انقراض اللغات وتسارع حركته، ولكنه وهو يصوغ رأيه كان غافلاً أو متغافلاً عن آلية النسف الداخلي التي تهدد اللغة العربية بالانفلاق الذاتي على يد أبنائها، وعلى مرأى من ساسة أبنائها، أو لعله كان يحض العرب ـ عن طريق الإيحاء ـ على الانتباه إلى شناعة ما سيفرطون فيه بأيديهم. ومهما يكن من أمر. فإن الحاصل من الجدل الذي أثاره كاميلو سيلا يومئذ يفضي إلى حقيقتين: أولاهما ثقافية، والثانية معرفية؛ فأما الحقيقة الثقافية فهي أنّ هذه الفرضيّة قد أعانت على كشف المسكوت عنه في الصراع الحضاري الدائر اليوم بين أطراف الثقل في العلاقات الدولية، فأبرزت على سطح الخطاب الثقافي الكوني ما كان ثاويًا وراء سطور الدلالة فيه، وعَرّت ما كان محتجبًا بستائر حوار الثقافات تحت الأقنعة المضللة، وقد ذهبت القراءات المترصدة مذاهب شتى من أوضحها تهافتًا قول بعضهم بأن فيها تعاطفًا تاريخيًّا بين إسبانيا والعرب. ومعلوم أن لدلالة القرائن حدودًا، فقد لا يكون اختيار مدريد لعقد "مؤتمر مدريد" غريبًا عن هذا البعد الحضاري الحميم، ولكن قضية الاستقراء اللغوي من طينة أخرى. ثمّ إن الذي أوقد فتيل الصراع المكشوف بين الهويات ولكنه ظل هو الآخر متواريًا تحت غطاء المكتوم، مستترًا بنقاب المضنون به على غير أهله، إنما هو معيار الكم وعودة سلطان العدد، فاللغات الباقيات ـ في هذه الفرضية الاستشرافية التي هي أقرب إلى الحدس الشعري منها إلى الحقيقة اليقينية ـ هي التي لها غلبة العدد وسلطان الكم دون اعتبار لأي معيار من معايير الكيف والنوع.

أما الحقيقة الثانية ـ التي أسلفنا أنها معرفية خالصة ـ فإننا نستنبطها مما فسر به الخبراء الاستراتيجيين فرضيّة كاميلو سيلا؛ وتتمثل في تصنيف اللغات المنتشرة في العالم اليوم، والتي لها سيادة مّا في حقول العلاقات الدولية إلى لغات تُكتسب بالأمومة، ولغات تكتسب لاحقًا بعد أن ترسخت لدى الطفل لغة الأمومة التي هي من طبيعة مغايرة، وأحيانًا من فصيلة مباينة. وتُصنف اللغة العربية ضمن الألسنة التي يرتبط بها الطفل ارتباطًا أموميًّا رغم الفوارق القائمة بينها وبين سائر اللهجات في مستوى المكوّنات الصوتية والصرفية والنحوية. ليس علينا ـ الآن وهنا ـ من أمر الاعتبار العلمي الصارم شيء في هذه الأطروحات، ولكن الذي يعنينا مباشرة من كل ذلك هو إماطة اللثام عن الخلفية اللغوية للصراع الثقافي، وعن الخلفية الحضارية للتقديرات اللغوية في نفس الوقت.

إن الذي يخيف الآخرين كفرضيّة في حد ذاته هو الذهاب إلى أي تقدير من شأنه أن يصادر

سلفًا على عالميّة اللغة العربية، سواء في مستوى الحقيقة الحاصلة أو في مستوى الحقيقة المستشرَفة. والخبراء المخططون القابعون من وراء لوحة القيادة الكونية، والمحركون لأزرار برج المراقبة الاستراتيجية، هم أول من يعلمون المفارقة الموضوعية بين رصد الحقائق اللغوية والتنبؤ بمآلات الألسنة الطبيعية، مهما تكن طاقة الإنسان الحديث في التحكم التقني والتواصلي، ومهما يكن جبروت الشبكات المعلوماتية المندمجة. غير أن هؤلاء هم أسرع من يقرؤون الحساب لكل شيء، وهم الأقدر على فهم الآليات الذهنية ومدى تأثير المعلومة فيها، ولعلهم لا يخشون الحقيقة الموضوعية بقدر ما يخشون التقديرات الحالمة، والافتراضات الموغلة في الانسياب إلى حد الأماني الشاعرة، والسبب في ذلك أنهم هم الأسبق إلى التلاعب بالقناعات الحميمة عن طريق المناورة الذهنية والمخايَلة النفسية.

لست تحار من شيء كما تحار من أمر أُولي الأمر في الوطن العربي، فهم بين خطاب يشي بإدراك قوانين الوجود الدولي في العصر الجديد وسلوك يؤكد الهوة المفزعة بين الأهداف الواضحة والمسالك التي لا تفضي إلا إلى نقائضها. ومما لا ريب فيه أن الحقائق التاريخية الجديدة جمع ينسلك في واحد، ليس للعرب فيها خياران، إنما هو خيار فريد: أن يقوّوا جبهتهم الحضارية الداخلية التي هي جبهة الذات التاريخية، وذلك بنهضة فكرية قوامها العقل الصارم، وساعدُها المتين حرية في الرأي وفي التعبير وفي التواصل القائم على النقد المسئول، وأن يقَوّوا جبهتهم الثقافية بأن يعوا الوظيفة الفاعلة الجبارة التي تؤديها اللغة القومية ولن يؤديها بديل آخر من البدائل على وجه القطع والإطلاق، وأن يهيئوا لأطفالهم الناشئين قاعدة صلبة يقفون عليها لصناعة المستقبل باعتماد لغتهم القومية ذات الجذور الراسخة.

إن المعركة الحضارية المستشرية تدور الآن على واجهات متعددة متوالجة متناصرة، لا يُغتفر فيها الخطأ الواحد ولا الخطأ البسيط، لأن هذا أو ذاك ما إن يحصل حتى يجرّ معه مضاربات هي من صنف التكاثر الهندسي، كأنما العنصر منها محمول إلى قوة رياضية جبرية. المعركة الحضارية صراع بين الثقافات، وتطاحن في الهويات، وتناحر على القناعات، ثم هي قبل ذلك كله وبعد ذلك كله تقاتل على مراكز النفوذ اللغوي بلا هوادة. هي حرب لا تسمع فيها قعقعة السيوف ولا طلق الرصاص، ولا يباغتك فيها تفجر الألغام المزروعة تحت الأقدام.

إن النظام العالمي الجديد الذي ما انفك يكرس نفسه كحقيقة تاريخية من جهة بادية، وكمقولة تترسخ بين القناعات الذهنية والمتسربة إلى بواطن النفس الحميمة من جهة متوارية، لهو اليوم أشد إصراراً على تثبيت الأممية السياسية من حيث إنها انفراد بسلطة القرار، وعلى تأكيد العولمة العسكرية بعد ترسيخ أركان العولمة الاقتصادية بما هي احتكار لسلطة المال، وعلى غرس مشاتل الكونية الثقافية ترسيخًا للفوز بسلطة المعرفة من حيث هي معلومة لها قيمة الرمز ولها فائض القيمة في نفس الوقت.

إن الحقيقة الكبرى الواخزة هي أنه لا سياسة بلا سند الاقتصاد، ولا اقتصاد بدون حافز مجدد للموارد عبر الثقافة التي هي ذاتها مصدر إدرار اقتصادي: أن تعيش وفق آليات النظام العالمي الجديد تحت ضغط أزراره، وامتثالاً لربان لوحة القيادة من أعالي الأبراج الناطحة للغيوم، ذاك هو الوضع الحضاري المكتسح، وذاك هو الانصياع التام للبرمجة الذهنية الشاملة. ولكن النظام الجديد في كونيته تلك لا بد له أن يتضمن مشروعًا لغويًّا بلا أي تشكك وفي غير ارتياب. فاللغة هي الحامل الأكبر للمنتج الثقافي، وهي الجسر الأعظم للمسوّق الإعلامي، وهي السيف الأمضى في الاختراق النفسي، وعليها مدار كل تسلل إيديولوجي أو اندساس حضاري؛ فدعاة الأممية وأنصار العولمة والمحتشدون وراء الكونية يعلمون علم اليقين أن اللغة هي أمّ المرجعيات: في تشييد المعمار الحضاري، وفي بناء صرحه الثقافي، وليس من عاقل يسلم باكتساء النظام العالمي الجديد ثوب الحرب الاقتصادية والثقافية إلا وهو يسلم تسليمًا طوعيًّا بأنه ـ على تعدد أربابه ـ حامل لبذور الصراع اللغوي المحتدم: كل على شاكلته، وكل بحسب طاقته في الجذب أو أسلحته في خلخلة النفوس وامتلاك الأذهان.

وما من شك في أن للحرب اللغوية ـ كما لسائر أصناف الحروب ـ خططًا واستراتيجيات، أقربها إلى المصلحة العاجلة ترويج منافع المدنية الحديثة بمنتجاتها المعيشية، وبمبتكراتها الفنية، وبمحصلاتها التكنولوجية، وبكل الكماليات الموجبة للرفاه والدَّعَة. وأبعدها مدى هو العمل الهادئ البطيء المبرمج الذي يرمي إلى زعزعة كل تجمع حضاري متكتل، وذلك بالعمل الدبيب الزاحف كسوس الأرض نحو تفتيت القوميات المتماسكة، وتفكيك الثقافات الإنسانية المتينة، وأول الأهداف المقصودة وأجلُّها خطرًا هو اللغة: هذا الكائن الرمز الذي لا يشبهه في المجتمع كائن، ولا يفعل فعله في نفوس الأفراد فاعل مهما فتشت ومهما تأولت.

وما من أحد في حاجة إلى واسع النبوغ ولا إلى حدس الكهان حتى يسلم بأن الدبيب الزاحف مسلكه التشظِّي: أن يتآكل الجسم فينحل فتاتًا، وأن تتراخى القوائم من معمار اللغة القومية فيسيل معدنها في ذوبان متدرج تحت ألسنة القرع الكوني اللاهب، ليقول القائلون: علينا وعليكم باختصار الزمن واقتضاب المسافات، فالعامية أيسر، واللهجة أطوع، ونزعة المجهود الأدنى قانون غالب.

أفلا يرى الرائي كيف تتقنع الكونية وكيف تتبطن معاولها بين الذي تظهره والذي تسكت عنه: حوار الثقافات عنوان نبيل تأتي بين طياته كل الدلائل على حقيقة أخرى هي صراع الحضارات، وحق الاختلاف شعار آسر جذاب يجيء إليك عبر أدبيات الخطاب الثقافي الكوني مستأنسًا بدفاتر حقوق الإنسان، ومستلهمًا دواوين ما يسمونه بالحريات الفردية، ولكنه ما يفتأ يؤكد تنميط القيم وينوِّه بنسقية المرجعيات؛ وكل ذلك يأتي تحت تأويل محدد لمقولة حقوق

الإنسان، ومفهوم الحريات الفردية. والتواصل المتعدد الأطراف منظومة قيمية كاملة تعني أحقية استخدام الألسنة البشرية المتنوعة، وتعني كذلك انتفاء التفاضل بين لغة طبيعية وسائر اللغات إلا بمقدار ما تستجيب به كل لغة للحاجات التي يشعر بها أهلها، وتعني أيضًا أن لا فضل لفن صيغ بهذا اللسان على فن صيغ بآخر إلا بمقدار ما عبر كل واحد منهما عن الأبعاد الإنسانية المضمنة فيه. ولكن هذا الشعار النبيل ما برح يجنح نحو الغلبة، وما فتئ يكرس سطوة الغالب على المغلوب مرسخًا في كل لحظة، ومع كل توتر، وعند كل مجاذبة، سلطان اللغة الأقوى، لأنها لغة النظام العالمي الجديد، ولأنها تريد بإصرار أن تكون لغة الكونية الثقافية المستبدة.

فتفتيت القوميات المتماسكة، وخلخلة الثقافات الراسخة، وإرباك اللغات ذات المتانة الرمزية بدفعها نحو التشظي: هي حقائق الحرب الثقافية، وتلك هي طلائع الحرب اللغوية التي تطرق المنافذ وتدق على الأبواب بعنف صامت عنيد. والذي يجعل القضية في واقعنا العربي الراهن قضية مصيرية بلا مبالغة، وقضية حيوية بلا مجاز، إنما هو تضخم خطر الكونية الثقافية اللغوية بفعل تحالفين حاقنين يأتي بهما التاريخ ليضخ في شرايين الكونية بلا حساب: خطر التحالف الموضوعي وخطر التحالف الذاتي.

فأما الأوّل فنقصد به مخاطر التحالف الذي يحصل بين العلم والتاريخ، فلقد قامت في القرن التاسع عشر الثورة الصناعية في أوروبا، فخرجت بلدانها تبحث عن "المجال الحيوي" لتصدير صناعتها، واستعمر الأوروبيون الشعوب فانبرى الفكر المتواطئ يؤسّس التسويغ، ويصوغ ما به يجعل حركة الاستعمار عملاً شريفًا نبيلاً، فادعى المنظِّرون بأن البلدان الأوروبية تؤدي فيما تفعله وظيفة إنسانية تتمثل في رفع الأمية عن الشعوب، والارتقاء بالأمم من مستوى البدائية إلى مراتب الحضارة والتمدن.

وحصلت المغازلة اللغوية فجاءت حركة الاستشراق، وبدأت مشروعها التحالفي الواسع بين السياسة الاستعمارية ومناهج فقه اللغة بمفهومه الفيلولوجي القديم، وانصبت الأنظار والعنايات على اللهجات العربية، وازدهر البحث في هذا المجال بما أفاد العلم اللغوي الخالص بدون شك، ولكن مناورات التوظيف لم تكن خافية ولا متخفية، وكثير من أعلام المستشرقين انطلقوا في حياتهم من مراكز العمل التي كانوا فيها خادمين للسلطة الاستعمارية، بل مخبرين لها بلا تستر، ومنهم من تاب عن بعض مقاصده حين اكتشف أنه يواجه تراث حضارة ليست من البدائية في شيء، ومنهم من أدرك أن كل تاريخه اللاتيني قد يبدو بدائيًّا إذا ما قيس إلى المخزون العربي الإسلامي. ولكن منهم من أخذتهم العزة برسالتهم التمدينية الموهومة، فأمعنوا في تجنيد البحث الفيلولوجي، سواء منه ما كان في الساميات أو ما تركز على دراسة اللهجات العربية بغية تنميطها وكشف أنساقها، إلى أن تهيأ كل شيء لإطلاق الدعوة إلى نبذ اللغة العربية وإحلال بناتها محلها،

وكان المثقال الأكبر في الحبكة الفكرية والاستدراج الذهني هو القياس المتعجل بين ما حصل للغة اللاتينية وما يجب أن يحصل للغة العربية، وكانت الأشياء تُقدم وكأنها قانون من قوانين التاريخ الصارمة.

ودارت عجلة الزمان فمضى عهد وجاء عهد، وقامت الثورة الإلكترونية، وظهر النظام الجديد بأمميته وعولمته وبكونيّته الثقافية التي ما انفك الناس حيالها يعشون بالليل وبالنهار. وتعزز المخزون الإنساني بعلم اللسانيات الذي حقق إنجازات كاسحة حتى أضحت المعرفة الكاشفة للظواهر اللغوية بطريقة علمية دقيقة سلطة في حد ذاتها.

وإذا بالتاريخ يعيد نفسه، بل لنقل على وجه الإنصاف إن بعض الأغرار من العرب أنفسهم قد حملوا التاريخ على أن يعيد نفسه فانصاع برهة ثم تأبّى، وكانوا في ذلك متسارعين إلى إرضاء أساتذتهم الغربيين، متهافتين على استدرار الشهادة منهم بأنهم نجباء وبأنهم أوفياء، ولكنهم لم يخلصوا للعلم فخذلهم العلم بعد أن أمهلهم ردحًا من الوقت، فلقد تطورت المعرفة اللسانية، وهي اليوم تكاد تشفق بأطروحات بعض الباحثين العرب الذين انتموا إلى علم اللغة في أواسط القرن العشرين، ولكن قدمهم – تحت وقع الانبهار ـ قد انزلقت على مركب القياس الخاطئ في موضوع اللغة العربية وعلاقة اللهجات بها، وفي ما حدثتهم به الظنون في شأن الحركات الإعرابية حتى أنكر بعضهم ـ وهو ذو القدر الجليل ـ الحقيقة التاريخية لخصائص اللغة العربية ولا سيما صفتها الإعرابية المحايثة. ثم انساق منهم جمع بين غرّ وماكر فتنادوا باللغة الثالثة، وتمادحوا بلغة الكادحين، وتعانقوا بقميص الواقعية، وما علموا أن في ندائهم محقًا لهويتين: هوية اللغة العربية الفصحى، وهويّة اللهجات العامية التي تمثل كل واحدة منها منظومة لسانية متكاملة. ولكنّ بين الإقرار بالحقيقة العلمية وتسخير مقولات المعرفة الموضوعية لأغراض سياسية واستخدامات حضارية واكتساحات ثقافية بونًا يُحسب بالسنوات الضوئية.

ذاك هو أنموذج التحالف الموضوعي بين العلم والتاريخ، وفيه ما يفرض على العالم الملتزم أن يفكك منظومته حتى لا يندس الفعل المسكوت عنه بين طيات العلم المصرح به. أما الخطر الكبير الثاني فهو خطر التحالف الذاتي، وهو لا ينعقد بين الخارج والداخل، وإنما يقع في حدود الدائرة الداخلية. والمعضلة الكَأْدَاء ـ التي تستوجب إطلاق صفارة الإنذار، ودق ناقوس الخطر، وإشعال لهيب الأضواء الكاشفة ـ إنما تقبع في زاوية التحالف الخفي الصامت بين الكونية الثقافية في حربها اللغوية ونزعتنا الجامحة نحن العرب نحو تلهيج الثقافة.

وهنا يركن أكبر التباس وأعظم سوء فهم: فاللهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربى، ومعها نسافر في رحلة الوجود: نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثم نعشق أو نبغض بها أيضًا، والذي كان قَدرُه أن يختص بعلم اللغة فهو الأوْلَى بأن

يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتن الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقر بأن عبقرية الإنسان لا تتجلى في شيء كما تتجلى في لغته التداولية المكتسبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغًا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرج على ما يَعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلاً مطابقًا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحية والتضمينية. ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعه من اتخاذ الموقف الحضاري المسئول، وهو أن تكريس اللهجة حاملاً للرسالة الثقافية وبديلاً عن اللغة القومية لهو الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ.

ولن يسألنا أحد برهانًا جديدًا، فلو فعل لأحلناه على تجارب سائر الأمم، وعلى مواقف سائر الشعوب، وعلى قرارات سائر الأنظمة. وسيصدقنا. اللهم إلا إذا كان يظن ـ واهمًا ـ بأن لهجات كل هؤلاء وكل أولئك لم تكن تحمل هي الأخرى مخزونًا عاطفيًّا مماهيًا لأحاسيس أهلها الناطقين بها.

قضيتنا الكأداء نحن العربَ اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضرًا ما دام الأمر متعلقًا بمستوى المعرفة التي محملها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعينا بوزن اللغة، ووعينا بخطر اللغة، ووعينا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا وغدا الرامي مرميًّا، وأمسى القناص فريسة.

معضلتنا أن وعينا اللغوي يسكن فيتخدر وينام إذا تعلق الأمر بالثقافة المحمولة على القنوات التواصلية غير الخطية، والحال أن المسألة واحدة، والهمّ مشترك، والخطر على قدم من التوازن التام.

بين المسرح والسينما، وبين الرسم والنحت، وبين طيات الموسيقى الناطقة، يضيع وعينا فلا نتساءل بأية لغة نتداول الثقافة وكأننا ننسى أننا في كل ذلك لم نغادر أبدًا حرم الفكر ومحراب العقل ومدارج التأمل الإنساني الخالص.

فما عسى أن تكون ردود الفعل على نفسية أطفالنا الناشئين ؟

إن عالمَ اللسانيات ـ شأنه شأن عالم اللغة منذ خمسة عقود، وشأنه شأن فقيه اللغة منذ أضعاف تلكَ العقود ـ ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تُنعت بالعامية أو بالدارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع: في الغناء، وفي الشعر: شعبيًّا كان أو ملحونًا أو نبطيًّا، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التليفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصًا للمعرفة المتجردة، ولا منصفًا لحقائق التاريخ الموضوعية، لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يهجروا لهجاتهم في الأغنية وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم

الفنية على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نصف به الفن ونحلله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة.

كل ذلك يحصل ولا أحد يفكر في الناشئة وهم يشاهدون حالة الانفصام لدى الكهول أمامهم.

كيف لا ننتبه إلى غياب الوعي اللغوي عندما نتناول الشأن الثقافي: نتمثل الإبداع ثم نتداول الحديث عنه باللهجة العامية، والحال أنه في أرقى منازل الإفصاح، والمتحدث عنه كالذين يتحدث إليهم من أقدر الناس على استيعاب الأداء اللغوي القويم.

يرسم الفنان لوحاته، ويعرضها، ولكن الناس يتجادلون حولها ويجادلون مبدعها فيها، ويدور ذلك على منصات الإعلام المسموع والمرئي ولا أحد يحس بالتناقض الصارخ بين إبداع الفن و"إبداع" اللغة. فكل على شاكلته في الرطانة واللغط. ويناقش المثقفون شئون المسرح وشئون الشعر وطبيعة القصائد فينزلقون إلى الحوار الماحي لمراسم الإبداع ولا يعون ولا يشتكون، بل يحتفون بما يقولون على مصادح المذياع وبين تجهيزات التليفزيون.

فهل سألنا الأطفال كيف يتمثلون هذا المشهد اللغوي ؟

ذلك هو تلهيج الثقافة، يبدأ من الخطاب المسوّى على الفن، وينتهي بخطابنا الذي نتحدث به عن هموم الثقافة ذاتها على المنابر وفوق منصات النوادي والملتقيات، بل والمؤتمرات وأعظمْ بها من مفارقة: ما إن نغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهوينا قوانين المجهود الأدنى، فكأن العربية أُمّ لا تفصح عن نفسها بقدر ما يفصح عنها بَناتها. إنه الخطر الذاتي يأتي مُضافرا للخطر الموضوعي، وإنها الحالة من الانفصام: فالخطاب الثقافي محمول على نظام لغوي، بينما الخطاب الواصف للثقافة أو الناقد للإبداع محمول على نظام آخر مغاير له. نستقبل الثقافة الفصحى ثم نعمل على تلهيجها بوعي أو بدون وعي، حتى لنكاد نعزل العربية عن السياق التداولي الحي.

ربما يكون الخطر التاريخي آتيًا من أهل القرار الإجرائي في مجتمعنا العربي عندما لا يُولُون المسألة اللغوية حجمها الحضاري التي هي متسعة له، قادرة عليه، موكلة به. وعندما يغفلون عن أن بقاءهم وبقاء رعاياتهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأن بقاء هويتهم مرصود ببقاء لغتهم القومية الجامعة. ولكن الخطر الأدهى هو أن المثقف العربي ما انفك في كثير من الأحايين يتحول إلى متواطئ على الثقافة، بل على الهوية الثقافية التي بها قوام وجوده الحضاري، وعليها مدار صيرورته التاريخية.

إن المثقف الذي يدير شأنه الفكري والأدبي والإبداعي بلغته القومية وهو يخط ويكتب ويدون وينشر ويساجل، ثمّ إذا حاور أو ارتجل أو تحدث عبر أمواج الأثير أو على شاشات المرايا توسل

باللهجة، لهو مثقف متواطئ على ذاته الثقافية، ولا يعنيك منه ما قد يبدو عليه من نزعة المجهود الأدنى انسياقًا مع الكسل الذهني أو اتقاءً لركوب المحاذير. إنه يحيك المشهد الأول من تراجيدية الانتحار اللغوي.

لا ننفك نؤكد ـ مكررين ـ أن اللغات الأجنبية فيما مضى كانت عدوًّا إيديولوجيًّا يوم كان الصراع الحضاري معتمدًا على الاكتساح العسكري، وكانت المذهبيات رأس الحربة في المعركة. أما اليوم ـ في صراع الكونية الثقافية المحتمية بعباءة الأممية السياسية والعولمة الاقتصادية ـ فإن اللهجات المهدِّدة لبقاء اللغة القومية الفصحى هي العدو الثقافي الأشرس، لأنها تنتصب حليفًا موضوعيًّا للكونية الغازية ـ كما أسلفنا ـ ولأنها بين أيدي فرسان العولمة وسدنة الأممية ومهرة التدويل حليف استراتيجي ليس كمثله حليف.

بل لنقل غير متوجسين ولا مهادنين: إن اللغات الأجنبية قد كانت فعلاً عدوًّا تاريخيًّا، وستظل فعلاً عدوًّا تاريخيًّا، ولكننا مدعوون اليوم إلى أن نتخذها حليفا استراتيجيا بعيد المدى فنستنبط معها عقد شراكة بكل فوائضه القيمية المربحة. أما اللهجات ـ لا كأداة تعبير حي تلقائي وإنما كوسيط ثقافي وكناقل للمنتج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشافهة ـ فإنها شقيق طبيعي يتحول على أيدينا إلى عدو إيديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة.

إن اللغة العربية بما هي حامل للهوية الثقافية، وضامن لسيرورة الذات الحضارية، لا يتهددها شيء مثلما يتهددها صمت المثقف وهو ينظر إلى الزحف اللهجي يكتسح مجالاتها الحيوية ولا سيما في الإبداع الثقافي، وفي الحديث عن كل شأن ثقافي مهما تقلصت أبعاده أو انكمشت أحجامه أو ضؤلت أوزانه. وليس من حظ للعرب في أن يواجهوا مخاطر الكونية الزاحفة المستشرية إلا بجبهة داخلية متينة تستمد قوتها من حرية فكرية تبنى ولا تخرب، وتشيد متانتها على أساس التماسك اللغوي، المطَّرد في أنساقه، والمنسجم بين أطرافه. فالثقافة معرفة وفن، والعرب الآن يُفَصّحون المعرفة ما وسعهم الإفصاح، ولكنهم يُلَهّجون الفن إلا من رَحم ربنا، وفي هذا كله يكمن نذير الانفصام.

إن دائرة الثقافة هي خلاصة الفكر وعصارة الفن، وفضاء كل إبداع: سواء أجاءت به العبقرية الفردية، أم جاءت به التنشئة الجماعية، أم كان ثمرة زواج بين الموهبة الوراثية والترويض الاجتماعي بما فيه من تعليم واقتصاد وسياسة. ورأينا ثنائية الحضور والغياب في هذه الدائرة: كيف يحضر الوعي العربي كلما تعلق الخطاب الثقافي بالمكتوب المقروء، سواء كان خطابًا منتجًا للمادة الثقافية أو كان خطابًا متحدثًا عن تلك المادة المنتجة، وكيف يغيب الوعي اللغوي كلما تحول الأمر إلى تواصل شفاهي وتداول تلقائي، حتى بين المتخصصين الفصحاء المهرة، والحال أن اللحظة الثانية هي الأوقع في النفوس، وهي الأعمق في التأثير ثم هي الأقوى في الأحقية الاستراتيجية ذات المدى البعيد.

إنه لا مجال أمام العرب اليوم للانخراط بكفاءة واقتدار في المنظومة الإنسانية بكل أبعادها إلا بجبهة ثقافية عتيدة.

ولا ثقافة بدون هوية حضارية.

ولا هوية بدون إنتاج فكري.

ولا فكر بدون مؤسسات علمية متينة.

ولا علم بدون حرية معرفية.

ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير بدون لغة قومية تضرب جذورها في التاريخ وتشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المستقبل.

ولا مستقبل للناشئة إلاّ من خلال مصالحة وطيدة مكينة بين الطفل العربي ولغته القومية الصامدة.

obeikandl.com